

Distr.
GENERAL

A/48/209
S/25937
14 June 1993



ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البنود ٣٤، ٣٥، ٤٢، ٧٥، ٨٦، ٩٢ و ١٤٩
من القائمة الأولية*
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
الحالة في البوسنة والهرسك
اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة
يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب
الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي
المحتلة
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة
وبتعزيز دور المنظمة

رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من
المندوب الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرفق طيه البيان الختامي الصادر عن نتائج أعمال
وزراء خارجية دول إعلان دمشق خلال اجتماعهم في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي ١٢
و ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة
لدورتها الثامنة والأربعين في إطار البنود ٣٤ و ٣٥ و ٤٢ و ٧٥ و ٨٦ و ٩٢ و ١٤٩ ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد جاسم سمحان
المندوب الدائم

.A/48/50

*

مرفق

البيان الختامي الصادر عن نتائج أعمال وزراء خارجية دول
إعلان دمشق خلال اجتماعهم في أبوظبي

٢٢ - ٢٣ ذي الحجة ١٤١٣ هـ ١٢ - ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ م

عقد أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول إعلان دمشق الاجتماع السابع يومي السبت والأحد ٢٢ - ٢٣ ذي الحجة ١٤١٣ هـ الموافق ١٢ - ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ م في مدينة أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة برئاسة معالي راشد عبد الله النعيمي وزير الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة وبحضور أصحاب السمو والمعالي:

- سعادة الشيخ/محمد بن مبارك آل خليفة
- صاحب السمو الملكي الأمير/سعود الفيصل
- معالي السيد/فاروق الشرع
- معالي/يوسف بن علوي بن عبد الله
- معالي الشيخ/حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية دولة قطر
- معالي الشيخ/صباح الأحمد الجابر الصباح
- معالي السيد/عمرو موسى
- وزير خارجية دولة البحرين
- وزير خارجية المملكة العربية السعودية
- وزير خارجية الجمهورية العربية السورية
- وزير الدولة للشؤون الخارجية لسلطنة عمان
- النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة الكويت
- وزير خارجية جمهورية مصر العربية

استعرض الوزراء تطورات الأوضاع اقليمية ودوليا ولاحظوا بقلق بالغ استمرار النظام العراقي في مماطلته تنفيذ جوانب أساسية في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت من خلال رفضه إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، وكذلك رفضه الالتزام بما توصلت اليه اللجنة الفنية التابعة للأمم المتحدة المكلفة بترسيم الحدود بين البلدين من قرارات، وعدم تنفيذه لقرارات مجلس الأمن الخاصة بدفع التعويضات بحكم مسؤوليته القانونية عن الأضرار الناجمة عن عدوانه وتباطئه في إعادة كافة الممتلكات الكويتية ومماطلته في إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل.

ويدين الوزراء مواصلة النظام العراقي إطلاق التصريحات العدائية وتزايد التهديدات ضد دولة الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما يهدد الأمن والإستقرار في المنطقة، ويؤكدون وقوفهم ودعمهم التام للكويت في مواجهة هذه التهديدات، كما عبروا عن ارتياحهم بانتهاء لجنة الأمم المتحدة المكلفة بترسيم الحدود بين دولة الكويت والعراق. ورحب الوزراء بقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ والذي أقر وبشكل نهائي ما توصلت اليه اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود بين دولة الكويت والعراق وضمان حرمة

الحدود الدولية بين البلدين بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق لما يمثله ذلك القرار من إسهام حقيقي في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤكد الوزراء مجددا حرصهم التام على وحدة العراق وسلامته الإقليمية ويحملون النظام العراقي المسؤولية كاملة للمعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي نتيجة رفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت.

كما استعرض الوزراء وضع العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي هذا الصدد يعبرون عن أن تطوير هذه العلاقات أمر تقتضيه مبادئ الأخوة الإسلامية ويستلزم من إيران احترامها لمبادئ السيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو تهديد الاستقرار والسلام في المنطقة، وينظرون بأمل كبير لتحقيق ذلك في المستقبل بما يخدم مصالح الجميع. وجدد الوزراء دعمهم ومساندتهم المطلقة لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ويؤكدون مجددا تأييدهم لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها الكاملة على جزرها الثلاث.

وتابع الوزراء باهتمام رغبة الدولتين في إجراء مزيد من الحوار لمعالجة هذه المشكلة.

ويؤكد الوزراء تضامنهم التام ومساندتهم المطلقة للإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لتأمين سلامة حجاج بيت الله الحرام وتمكينهم من أداء فريضة الحج في أمن ويسر وطمأنينة تمشيا مع تعاليم العقيدة الإسلامية السمحاء.

وتدارس الوزراء تطورات مسيرة السلام في الشرق الأوسط وأكدوا مجددا التزام دولهم بدعم مفاوضات السلام الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ ومبدأ إعادة الأرض مقابل السلام وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي التام من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان، وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

وعبر الوزراء عن تقديرهم للجهود التي يبذلها راعيا مؤتمر السلام وطالبوا الولايات المتحدة خاصة بممارسة دور الشريك الكامل وتطويره بشكل فعال وموضوعي يكفل الالتزام الكامل والأمين بأسس ومبادئ ومرجعية عملية السلام وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويعتبر الوزراء كافة ممارسات إسرائيل واعتداءاتها المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني والمواطنين العرب في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة خرقا صارخا للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ولأسس عملية السلام ومرجعيتها، وتهديدا حقيقيا لفرص نجاح هذه العملية، الأمر الذي تتحمل

اسرائيل مسؤوليته أمام المجتمع الدولي. كما يطالبون مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات العملية والفورية لتنفيذ قراره رقم ٧٩٩ الخاص بعودة المبعدين الفلسطينيين الى ديارهم.

ويرحب الوزراء بالتنسيق بين الدول العربية المشاركة في محادثات السلام الثنائية وبمشاركة وزير خارجية جمهورية مصر العربية والتي عقدت في عمان بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وما تم الاتفاق عليه من تكثيف الاتصالات مع راعبي عملية السلام وذلك بهدف ضمان تدخلهما الجدي لإحراز تقدم جوهري في المفاوضات.

كما يتابع الوزراء بقلق بالغ تطورات الأوضاع الأخيرة في الصومال والتي بدأت تتفاقم جراء قيام بعض القيادات الصومالية بالاعتداء على قوات الأمم المتحدة وعدم التزامها بالاتفاق الذي تم توقيعه بين القيادات الصومالية، كما يناشد الوزراء هذه القيادات تغليب المصلحة الوطنية والالتزام بقرارات مجلس الأمن وجهود الأمم المتحدة لضمان تحقيق الأمن والاستقرار في الصومال.

وتابع الوزراء بقلق عميق استمرار المأساة الانسانية المؤلمة لشعب جمهورية البوسنة والهرسك نتيجة مواصلة القوات الصربية غير النظامية المدعومة من صربيا والجبل الأسود عدوانها الآثم منتهكة مواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومتحدية الشرعية الدولية.

ويدين الوزراء بشدة استمرار العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك وارتكاب القوات الصربية أبشع جرائم الإبادة العرقية والتطهير باعتباره جريمة ضد الانسانية والقتل العشوائي، والاغتصاب المنظم، والارهاب، والتهجير، والتجويد، وتدمير المنازل ودور العبادة. ويطالب الوزراء مجلس الأمن اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بما فيها رفع حظر السلاح المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك لتمكينها من ممارسة حق الدفاع عن النفس، واللجوء الى القوة العسكرية استنادا الى المادة ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإعادة الأمن والسلم الدوليين وإرغام قوى العدوان على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية والحيلولة دون مكافأة المعتدين بمنع إحداث تغيير في التركيبة السكانية أو تحقيق مكاسب اقليمية، وإجبار القوات الصربية على الانسحاب واحترام استقلال وسيادة وحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك.

ويرحب الوزراء في هذا الصدد بتبني مجلس الأمن لقراره القاضي باستخدام القوة العسكرية لاسقاط الطائرات الصربية التي تنتهك منطقة الحظر في أجواء جمهورية البوسنة والهرسك، باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح. كما يعبر الوزراء عن ارتياحهم لصدور قرار مجلس الأمن في فبراير الماضي بإقامة محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عما اقترف من جرائم ضد الانسانية في البوسنة وفقا لاتفاقيات جنيف، ويهيب الوزراء بالمجتمع الدولي تشديد العقوبات ومضاعفة الضغوط على صربيا والجبل الأسود.

ورحب الوزراء باستقلال دولة اريتريا متمنين للقيادة الاريتيرية التوفيق والنجاح وللشعب الأريتيري الازدهار وأن تكون دولة اريتريا المستقلة اضافة ايجابية وعاملا فعالا في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة.

أعرب الوزراء عن شكرهم وتقديرهم لدولة الإمارات العربية المتحدة حكومة وشعبا على استضافتها لهذا الاجتماع وعلى ما قوبلوا به من حرارة استقبال وكرم ضيافة وحسن وفادة.

ورحب الوزراء بالدعوة الكريمة التي وجهتها الجمهورية العربية السورية لاستضافة الاجتماع القادم لوزراء خارجية الدول الثماني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

— — — — —